جامعة مولود معمري–تيزي وزو

مخبر الممارسات اللغوية

مجلة

الممارسات اللغوية

العدد الثاني (02)

2011

ISSN : 2170-0583

مخبر الممارسات اللغوية

جامعة مولود معمري – تيزي وزو

الجزائر

ـ الهيكل الإداري للمجلة

المدير الشرفي: أ. د / ناصر الدين حناشي. رئيس جامعة مولود معمري بتيزي وزو.

رئيس التحرير: **أد/ صالح بلعيد.** رئيس مخبر الممارسات اللغوية في المجتمع الجزائري.

الهيئة العلمية:

أ. د/ صالح بلعيد

أ. د/ صلاح يوسف عبد القادر

أ. د / محمد يحياتن

أ. د/ ميدني بن حويلي

هيئة التحرير:

ـ الجوهر مودر

ـ فتيحة حداد

ـ حياة خليفاتي

ـ علجية أيت بوجمعة

ـ عيني مبتوش

الهيئة الاستشارية:

ـ أ. د/ عبد الرحمان الحاج صالح: رئيس المجمع الجزائري للغة العربية. الجزائر.

ـ أ. د/ محمد العربي ولد خليفة: رئيس المجلس الأعلى للغة العربية. الجزائر.

ـ أ. د/ أبو عمران الشيخ: رئيس المجلس الإسلامي الأعلى. الجزائر.

ـ أ. د/ محمود فهمي حجازي: رئيس جامعة نور مبارك في طشقند.

ـ أ. د/ محمود أحمد السيد: نائب رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق. سورية.

ـ أ. د/ سالم شاكر: متخصّص في البحث اللغوي المازيغي Inalco فرنسا.

ـ أ. د/ ميلود حبيبي: مدير مكتب تنسيق التعريب في الرباط المملكة المغربية.

ـ أ.د/ وفاء كامل فايد: أستاذة اللغويات بجامعة القاهرة، مصر.

ـ أ. د/ علي القاسمي: خبير في الأسيسكو وفي مكتب تنسيق التعريب. العراق.

ـ أ.د/ عبد السلام المسدي: أستاذ بالجامعة التونسية، وخبير دولي. تونس.

النظرية اللسانية العربية الحديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية عند مازن الوعر

الأستاذ قبايلي عبد الغاني
جامعة مولود معمري تيزي وزو

مقدمة: كان واحدًا منّا يعاني ما نعانيه من المشكلات اللغوية والحضارية التي تعيشها الأمّة العربية المغلوبة على أمرها، وكان غيورًا أكثر منّا على جعل هذه اللغة الشريفة؛ أي اللغة العربية لمن يجهل ذلك في مستوى حضارة القرن العشرين ساعيًا كباحث جاد مجدّ إلى ذلك دون أن يعرف سببًا كافيًا للراحة، ومن دون أن يرى فيه كلل أو ملل، فبدأها بالتعليم والإشراف والتأليف والمشاركة في المخابر والمنظمات والندوات والملتقيات العربية والعالمية إلى تبليغ رسالات علمائنا العباقرة وتهذيب وترويض لما يأتي إلينا من وراء البحار، سواء أكانت نظريات أم مناهج أم حتى علوم، كلّ ذلك الجهد والصدق والأمانة تمرّ عليها سنتان مذّ أن رحل عنّا في صمت رهيب، نعم هما سنتان منذ أن ودعنا فيها الأستاذ العبقري "مازن الوعر" الثرى، فاليوم نقول فيك ما قاله أحد شيوخنا في شيخه: يا ساكن الضريح، متّ فمات اللسان القوّال، والعزم الصوّال والفكر الجوّال، مات فيك الرسم وبقي الاسم، واتّفق الودود والكنود على الفضل والعلم.

فرغبة منّي على تذكر شيخي "**مازن الوعر**" سأحاول في هذه المقالة تسليط الضوء على ثلاثة محاور كانت شغله الشاغل، وهمّه الذي قارب به شطّ قبره، وهي:

أ)- الإطار النظري الذي يراه مازن الوعر صالحًا للتراكيب الأساسية في اللغة العربية.

ب)- إمكانية صياغة نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية.

ج)- ارهاصات ومبرّرات النظرية عند مازن الوعر.

كما أنّني سأحاول شرحها وتبسيطها مشيرًا إلى أنّها قد وردت في أعماله بلفظ مختلف، لذا سأعتمد على ثلاثة كتب رئيسة في هذه المقالة، هي:

1)- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية.

2)- دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة.

3)- دراسات لسانية تطبيقية.

التحليل:

أ)- الإطار النظري الذي حدّده مازن الوعر للتراكيب الأساسية في اللغة العربية: ينطلق مازن الوعر[1] في تحديده للإطار النظري والمنهجي لتحليل التراكيب الاسمية والفعلية من مجموعة أهداف ترمي في مجملها إلى الكشف عن التمثّلات التي تشكل البنيتين العميقة (المقدّرة) والسطحية، وفي المرحلة التّالية نلاحظ محاولته معرفة القواعد التحويلية الحرّة التي تتبني عليها وليكون له ذلك اختار الوعر المناهج اللغوية الثلاثة المعروفة في اللسانيات العربية التفسيرية، وهي: النظرية النحوية العربية التراثية، متبوعة بالدعائم السديدة للنحاة واللغويين المتأخرين، واللسانيات التوليدية التحويلية، التي سبق وأن قدّمها تشومسكي[2] في مراحل مختلفة من إصداراته، مرفقة بما طوّر على إثره بعده من النظرات الدلالية التوليدية والتأويلية، ولكن قبل ولوجه ذلك فقد عمد إلى الإشارة إلى بعض المناهج اللسانية الموضوعة لتحليل التراكيب الأساس في اللغة العربية[3] على اختلافها من باحث إلى آخر، كما أن أصل هذا الاختلاف يعود إلى النظريات والمناهج التي يستقي منها الباحثون رُؤاهم، وبالتّالي: فإنّ الباحث في هذه المناهج سيجد أمامه فرضيات مختلفة من حيث مستوى الطرح، ومن حيث الوسائلُ التي اعتمدوها في تحليل هذه التراكيب والقواعد التي تحكم العملية النحوية والدلالية فيها.

يميّز مازن الوعر بين هذه النماذج ويصنّفها باعتبار مصادرها العلمية؛ فمنّها ما وضعه علماء الغرب من خلال نظرتهم التي تعتمد أساسًا على النظرية اللسانية والمصدر الثاني؛ هم علماء العرب الذين بحثوا في المناهج اللسانية الغربية معتمدين على فهمهم التراكيب العربية، ويرى المنظّر (الوعر) أنّ كلا المنهجين التحليلين يعانيان من قصور النظر من الجهة الدلالية واعتمادهما الكلّي على الجانب النحوي البنائي، وهذا يعني أنّ هؤلاء العلماء غلّبوا جانب المبنى على المعني، وهذا سيؤدّي حتمًا إلى وصف جزئي أو جانبي للغة العربية، من خلال النظر في المواد اللغوية التي تتجاوب مع هذه النماذج اللسانية دون الأخرى، والنتيجة اللاّزمة عن هذا التصوّر«..أن مثل هذه التحاليل اللسانية ستكون غير كافية، وغير دقيقة لشرح الوجوه الدلالية للتراكيب العربية..» [4] ففي العموم، فإنّ المصادرات التي انطلقت منها هذه المناهج لتحليل التراكيب الأساس في العربية والكلّية، لا تعدو أن تكون مطابقةً لما دعا إليه تشومسكي في مراحل مختلفة من نظرياته، وما دعت إليه النظريات الدلالية التي سايرت المنهج التوليدي التحويلي، ويمكن تحليل التراكيب الأساس في اللغة العربية وفق القواعد التالية:

1- $S \rightarrow \begin{cases} NP + VP \\ NP + Pred \end{cases}$

2- $S \longrightarrow VP + NP$

3- $S \longrightarrow Infl - V - SUBJ - OBJ$

4- $V \longrightarrow V^{I} - V^{II} - V^{III} (P^{III})$

5- $S \longrightarrow V - NP \quad -NP$

$\uparrow = \downarrow (Subj) \downarrow = \quad (\uparrow Obj = \downarrow)$

تحليل: يكثر أصحاب المصادرة الأولى إلاّ أن الوعر يختصّ بالذكر – فقط- الباحثين اللسانيين الأمريكيين من سنو (1965م)، وكاين (1966م) ولويكوتش (1967م)، وبعض قرائنهم من العرب، مثل: يوسف عوض في طرحه عام: (1973م)، الذين يعتقدون أن البنية التركيبية العربية الأساس تتألّف من قاعدة: **مركب اسمي مضافا إليه المركب الفعلي**، أو من **مركب اسمي مضافا إليه المسند**، وتجدر الإشارة إلى أن هذه القاعدة تعود في مجملها إلى طرح تشومسكي الأوّل لعام: (1957م) [5] الذي يقضي بأنّ المركب الاسمي يتكوّن من تعريف واسم، في حين يتألّف المركب الفعلي من فعل ومركب إسمي، هذا الأخير الذي ينقسم بدوره إلى تعريف واسم، كأن تقول: "زيدٌ جاء وخالدٌ ذهب" أمّا العلاقة التي تجمع بين المركبين فإنّ النحو العربي يصفها بالإسناد، وينظر إلى الجمل السالفة ومثيلاتها على أنّها بنية صغرى، وهذا يعنى أنها صالحة لأن تكون المنطلق الذي يمكن لكلّ الدراسات النحوية العربية أن تتخذ من النموذج الأدنى لتحليل التراكيب، فالبنية الصغرى التي نأخذ بها –هنا- «..تعتبر في المؤلفات القواعدية العربية مقدّمة نظرية لدراسة الأنماط المختلفة للعلاقة النحوية[6].»، ويتعزّز هذا الموقف أكثر إذا علمنا أن الكلام يمكن أن يكون مفيدًا بدءًا من كلمتين فأكثر؛ أي أن الكلام يتألّف في أدنى حدّ له من كلمتين تسند إحداهما إلى الأخرى، فيمكن أن تكونا من اسمين، أو من اسم وفعل، فأمّا الاسمان في التكوين الأوّل فيكون نحو: "زيدٌ قائمٌ"، والنمط الثاني نحو: "قام زيدٌ" وهذا على مذهب الخليل وسيبويه، ففي المثالين السالفين نستطيع فهم الإسناد كبنية ثنائية (اسم + اسم) وبالتالي؛ فإنّها توفر لنا مقدرة خاصة على التمييز بين عنصرين أساسين يبنيان علاقة إسناديةً؛ أوّلاً العنصر الذي يضاف إسنادًا وهو الخبر (المسند)، أو ما كان في منزلته، والعنصر الثاني: الذي يضاف إليه مقولات النحو الوظيفية الأخرى وهو المبتدأ، والنتيجة التي نتوصّل إليها هي: إنّ الإسناد يكون غير ممكن دون طرفين يعبّر عنهما بالمسند إليه

والمسند، وتؤدي دراسة الإسناد –بالتالي- إلى دراسة الأجزاء المكوّنة للتراكيب الإسنادية، وترتبط صفة العلاقة النحوية بطبيعة تلك الأجزاء المكوّنة،[7] ومن الأهمية بكان دراسة هذه الأجزاء المكوّنة للإسناد والغاية من ذلك هي: تحليل العلاقات الإسنادية التي يجب أن تكون أوّلاً وقبل كلّ شيء على أساس تحليل الجملة الاسمية كمنطلق لتحليل كلّ التراكيب الأساسة في اللغة العربية، ذلك لأن الجملة الاسمية كـ(مبتدأ وخبر)، أو كـ(مسند إليه ومسند)، من نمط (زيدٌ قائمٌ)، و(هو قائمٌ) هي نواة كل الجمل التي يمكن أن يستقيم معناها في اللغة العربية؛ حيث إنّ العلاقة الإسنادية هنا كانت بحمل "القيام" على "زيد"، وفي الجملة الثانية على "الضمير" الذي أدّى وظيفة الاسم الظاهر ودلّ على معناه، وبالتالي: فإنّ العملية الإسنادية تكون بين كلمة وكلمة أو بين اسم واسم أو اسم مفرد واسم مفرد ...الخ، وفي الحقيقة: فإنّه يمكن تحديد هذه العلاقات بمجموعة واسعة من التحديدات المبنية أساسًا على خواص العناصر البنيوية للعملية الإسنادية، كحمل النكرة على المعرفة، أو الفرع على الأصل؛ فالمبتدأ ينظر إليه على أنه موضوع الكلام، أو أنه الأصل في المعنى أو أنه المعرفة في المبنى، وفي العكس النقيض ينظر إلى الخبر على أنه محمول أو فرع أو نكرة، وبالتالي فإنّه غير قادر على تأليف الكلام، وهذا التحليل يؤدي بنا في الأخير إلى تحصيل قاعدة نظرية تستخلص من هذه الملاحظة التجريبية هو: أن الأصل في التراكيب الأساس في اللغة العربية يجب أن تنطلق من مصـــــادرة مفادها: **ج ←م إ+ م إ أو: NP+NP ⟵ S** وباستخدام الطرائق التحويلية التي شرحها علماء النحو العربي القدماء نستطيع شرح جميع الأنواع الممكنة للإسناد، التي ينظر إليها على أنها فروع لها أو مشتقّة منها فانطلاقًا من هذا القانون الأساس يمكن أن يكون منطلقا لفهم كلّ الظواهر النحوية الخاصة.

أمّا المصادرة الثانية التي أشار إليها الوعر، والتي حاولت بدورها تحليل التراكيب الأساس في اللغة العربية فهي: من جنس المصادرة الأولى، لكنّها

تختلف عنها –نوعًا ما- لتكوّن من مركب فعلي مضاف إليها مركب اسمي، لتأخذ صيغة من نوع: **Ph ⟵ SV+ SN أو S ⟵ VP+ NP**، وتجدر الإشارة إلى أن هذه القاعدة في هذا التحليل من صياغة كلّ من: أنشن وشرابير عام:(1968م) [8] وهي بدورها استجابة متطابقة لما دعا إليه اللساني الأمريكي تشومسكي في طرحه الأوّل،[9] وهي –مثلما أسلفنا- لا تختلف كثيرًا عمّا أشرنا إليه في المصادرة الأولى، إلاّ أن هذه الأخيرة تبدأ بمركب فعلي، على عكس الأولى التي تبدأ بمركب اسمي؛ وهذا يعني أن أصحاب هذا التوجّه ينظرون إلى الجملة من خلال تصدّر الفعل في أركانها، نحو: "يقومُ زيدٌ" وهذا النوع من الجمل، هو: ما نصطلح عليه في الدراسات النحوية العربية بـ"الجملة الفعلية"، وبالتالي: فإنّ هؤلاء الباحثين يبنون مناهجهم على هذا النمط، ويجعلون من الفعل مكونًا أساسًا في عملية تأليف الكلام والعمدة في بناء الجملة، وهذا الرأي يكون على كثير من الصواب والمنطقية في اللغتين الفرنسية والانجليزية ومن كان في أرمّتهما، وأقلّ من ذلك بكثير في اللغة العربية؛ لأن الوظيفة التي يقوم بها الفعل في الجملة العربية هي وظيفة توسم بالمحدودية وضيق الآفاق ويظهر ذلك في مواطن عدّة، مثل: عدم استطاعة الفعل على تأدية وظيفة المبتدأ في الجملة الاسمية، وبالتّالي؛ فإنّه غير قادر على تأليف موضوع للكلام، ومن جهة أخرى فإنّه لا يستطيع أن يؤلف كلامًا مفيدًا باتحاده مع فعل آخر، وهذا ما تنبّه إليه مهندسو النظرية النحوية العربية القديمة، أمثال: الخليل وسيبويه وهذا ما نفهمه من سيبويه عندما قال: «فلابدّ للفعل من اسم كما لم يكن للاسم الأوّل بُدٌّ من الآخر في الابتداء[10]»، ومعني هذا القول هو تحديد طبيعة الفعل بافتقاره إلى الاسم والذي لا يعدو إلاّ أن يكون خبرًا في الكلام، ولا يختلف هذا التحديد في معناه عمّا قال به ابن هشام، فهذا الأخير الذي يرى أن الفعل: «.. يؤخذ في الخبر كمنطلق الحالة التي يكون الخبر فيها اسمًا مفردًا[11].»، ومن هنا تظهر جلّيا مسألة التعادل الوظيفي بين الاسم والفعل عند

قياسهما من حيث التعريف والتنكير؛ فالاسم يحمل معنى المعرفة بينما الفعل يكون بمنزلة النكرة «فالفعل يعتبر وحدة لغوية تحمل معني النكرة، لأنه يكون خبرًا وجوهر الخبر ينحصر في أنه يستخدم كوحدة تحمل معنى النكرة[12]»، وفي الحقيقة: إنّ بناء معيار علمي فاصل بين ما يمكن أن يكون جملة اسمية أو فعلية، حتى إنّ التفصيل المقدّم بينهما انطلاقا من تصدّر الاسم أو الفعل في جملة معينة، والبناء - على هذا الفصل الصارم- معيار لتحليل التراكيب الأساس في اللغة العربية، يعرّض إلى مواجهة مجموعة من إشكالات تقف في أحايين كثيرة دون معالجتها معالجة كافية وشاملة، وبناءً على هذا الأساس فإنّ مازن الوعر يكون على كثير من الصواب عندما يقول: إنها غير كافية لأن تعتمد في تحليل التراكيب.[13] أمّا المصادرة الثالثة التي ذكرها مازن الوعر نقدًا، والتي أعلن عنها الباحث اللساني العربي يوسف عون عام: (1979م) معتقدًا أن فهم التراكيب العربية ينبغي أن ينطلق من مصادرة تتألف بشكل عام من (فعل وفاعل ثمّ مفعول به)، ويمكن التعبير عن هذه المعادلة بصيغة أخرى تتمثل في (مسند إليه ومسند وفضلة)، وما نلاحظه - هذه المرّة- هو العنصر الزائد على يسار الفاعل، وهو: "المفعول به" أو ما كان بمنزلته من الفضلات، أمّا العناصر الأساسية الأخرى من (فعل وفاعل) فهي لا تختلف عمّا ذكرناه في المصادرة الثانية، ويقتضي المعيار اللغوي العام في كلّ المناهج اللسانية أن الزيادة في المبنى تؤدّي بالضرورة إلى الزيادة في المعنى، فبالرغم من أن الفضلة مكمّل معنوي للعناصر الأساس في الجملة، إلاّ أنها تقع داخل التركيب الإسنادي، وتحكمها مجموعة من القواعد تجعلها مرتبطة بالمسند إليه والمسند، وبالتالي فإنّ الوظيفة التي تقوم بها هذه المكمّلات هي وظائف ثانوية مقارنة بالمكونات الأساس، فعندما نقول: "ضرب زيدٌ خالدًا"؛ فإنّ الاسم الثاني يعتبر أقلّ منزلة في البناء الإسنادي من الاسم الأوّل، وعمل على إظهار معنى "الضرب" الذي قام به "زيدٌ"، فبيّن من وقع عليه هذا الحدث، هذا من

الناحية الدلالية، أمّا من حيث القواعد النحوية: فإنّ طبيعة الفعل هي من تحدّد افتقار الجملة للمكمّل من غناها عنه ليس إلاّ.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المصادرات التي تمّ تحليلها –إلى حدّ الآن- قد اهتمّت –فقط- بالجانب النحوي البنائي[14] دون التعرّض إلى الجانب الدلالي بأيّ شكل من الأشكال. أمّا المنهج الذي حاول بناء نموذج أدنى لتحليل التراكيب الأساسي في اللغة العربية من خلال منطلق دلالي، فهم اللسانيون العرب المعاصرون الذين صاغوا المصادرة الرابعة؛ أيّ: $\mathbf{V \longrightarrow V^{I}\text{-}N^{III}\text{-}(N^{III})\text{-}(P^{III})}$، ومن أبرز هؤلاء الباحث العراقي: مرتضى جواد باقر في طرحه عام: (1980م)، عند محاولته تطبيق نظرية جاكندوف الدلالية على التراكيب الأساسي في اللغة العربية، إلى جانب نظرية أكس وصلة (X)[15] فمن خلال الدمج بين المعيارين الدلالي (لجاكندوف) والنحوي (إكس وصلة، لتشومسكي) خرج مرتضى جواد باقر بالمصادرة الأخيرة، كما هي واضحة في كتابه: (Aspects of Clause structure in Arabic)، المنشور عام: (1980م)، وإذا ترجمنا هذه المعادلة إلى اللغة العربية، فإنّها تأخذ الشكل الرياضي التالي: ف ⟵ ف- إ/// - (إ///) –(جار ومجرور///). فالطرح الدلالي لجاكندوف ينبني أساسا على أربع قواعد إجرائية تأخذ التسلسل التالي:

ا)- قواعد التركيب الوظيفي: وهي مجموعة من القواعد التي تحدّد طبيعة العلاقات الدلالية بين العناصر والأركان اللغوية في التراكيب الأساسي مثل: الموضوع، والمكان، وابتداء الغاية، وانتهاؤها، والفاعل.. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأدوار لا تختلف عمّا حدّده غروبر عام: (1965م)[16] وبناءً على ذلك يكون (الموضوع) ركنًا دلاليًا وُجوبيًا في الجملة، كما يستطيع من خلال هذا الدور أن يعبّر عن حالة التركيب الدلالية، بينما تسمح له مقولة (المكان) أن يكون ركنًا جوازيًا، يعبّر عنه إمّا بمفهوم حسّي أو بمفهوم تجريدي[17] كما هو الشأن في (بداية الغاية ونهايتها)، بينما يكون الفاعل على نوعين: الفاعل

المسبِّب (بكسر الباء)، والفاعل المسبَّب (بفتحها)، وانطلاقا من هذا التحديد يمكن استنتاج قاعدة أولية متعلّقة بالفعل كعنصر أساس في بناء الجملة، وهي: **(فعل+ جار ومجرور- فعل+ جار ومجرور+ اسم...الخ).**

ب)- التركيب السياقي الموضّح: ويجعل جاكندوف هذا المحور رأسًا في مجموعته لتحديد السياقات الممكنة والمختلفة منها، مثل: التطابق، والتبعية والربط الإحالي، والمجاز..الخ.

ج)- التركيب التطابقي: الذي يبيّن ما إذا كان في التركيب ركنان لغويان يعودان على بعضهما البعض؛ من حيث الربط الإحالي[18]، أو إلى حالة الربط غير الإحالي، مثل: التضاد والتناقض وعدم التطابق، فهذه الأخيرة تعتبر من العلاقات التي تحكم الأدوار الدلالية في الجملة، ليس –فقط- عند جاكندوف وغروبر، وإنّما في طبيعة اللغات الطبيعة بشكل عام.

د)- تركيب العناية والاهتمام والتقديم: يتألف هذا التركيب من **التوكيد** و**النبر** و**التنغيم** ليدلّ على المعلومات الجديدة والقديمة، التي تفصح عنها هذه العلاقات الدلالية في التركيب الأساس؛ لأنّ هذه العناصر قد تغيّر معنى الجملة كلّيًا دون تغيير الوحدات المكوّنة للجملة، أو حتى تغيير الرتبة، وإذا جعلنا لذلك مثلاً فإنّه يكون على نحو: [(**زيدٌ** أخو عمرو!) و(زيدٌ أخو **عمرو**؟)] فإنّنا نلاحظ أن الجملتين متكوّنتان من العناصر ذاتها (زيد، وأخو، وعمرو) والرتبة نفسها، وهذا في الغالب يمنح تفسيرًا دلاليًا واحدًا، لأن البنية العميقة (المعنى) في الجملتين واحدة، ولكن ما لاحظناه في الجملتين السالفتين أن المعنى مختلف كلّيا، رغم تطابق الشروط التي تحاول أن تجعلها متطابقة في المعنى فالجملة: [**زيدٌ** أخو عمرو!] دلّت على التعجب، بينما الجملة [زيدٌ أخو **عمرو**؟] دلّت على الاستفهام وما دلّنا على ذلك إلاّ ظاهرة النبر والتنغيم، التي أثبتت استفهامًا عن أخوة زيدٍ لعمرو، وتعجبا في الجملة الثانية عن أخوّة عمرو لزيد. أمّا الجانب النحوي لجواد باقر فإنّه يعتمد –مثلما أشرنا إليه- على نظرية (س) الموصولة

لبنية العبارة، ويرى أن هذه النظرية الفرعية تختصّ ببنية المكوّنات؛ جملاً وعباراتٍ ووحدات أخرى أصغر[19] وبالتالي فإنّها تصف العلاقات البنوية بين الوحدات المكوّنة للجملة، انطلاقًا من التحديد الذي يقع في مجموعة من القوانين الأخرى، وفي مجملها لا تتجاوز التحديدات التالية:

ع ف ⟵ ف+ ع أ، أو ع ف ⟵ ف+ ع أ+ ع ج، أو ع ⟵ ف+ ع أ +(ع ج)

أو ع ⟵ ع ف+ (ع أ)+ (ع ج)؛ بمعنى أنّ التركيب الأساس في اللغة العربية إمّا أن يكون: عبارة فعلية متكوّنة من فعل زائد عبارة اسمية وهذه الأخيرة متكونة من أداة التعريف والاسم، أو عبارة فعلية متكونة من فعل زائد عبارة اسمية (كرجل وامرأة)، وعبارة الجار والمجرور ك(في الدار، وعند البيت)، أو عبارة عامة متكونة من فعل زائد عبارة اسمية زائد عبارة الجار والمجرور، نحو: (ذهب زيدٌ إلى البصرة، وعاد عمرو من اليمن)، وأخيرًا العبارة المتكونة من عبارة فعلية زائد عبارة اسمية (تعريف+ اسم) وأضيف إليها عبارة الجار والمجرور(حرف الجرّ+ اسمه المجرور المضاف+ المضاف إليه).

وإذا اعتمدنا نظرية ($\overline{X}$) أو (س) وصلة، لشرح هذه العلاقة فإنّنا سنجدها (النظرية) تحاول تجسيد الخصائص العامة لبنية العبارات جميعها، وليس لتوظيف بنية عبارة بعينها في هذه اللغة أو تلك[20]، فكلّ عبارة تتكوّن من رأس يستند على مجموعة من المكوّنات الأخرى، ويكون من الفصيلة التي تنتمي إليها العبارة، بل أكثر من ذلك فإنّ العبارة تأخذ اسمها من الفصيلة المعجمية التي ينتمي إليها الرأس، وبعبارة أخرى: فإنّ العبارة التي يتصدّرها الفعل أو يكون رأسا فيها تسمى: العبارة الفعلية، وإذا كان الاسم رأس العبارة فهي عبارة اسمية، والعبارة الوصفية هي ما كان رأسها صفةً، والعبارة المجرورة هي ما كان رأسها جارًّا أو مجرورًا، وهكذا ...الخ، ثمّ إنّ هذه النظرية تنبّه إلى ملاحظة هامة مفادها: إنّ الفصائل المعجمية الأساس التي تندرج تحتها كلّ العبارات هي أربع فصائل: اسم وفعل وصفة وحرف الجرّ، وبالتالي؛ فإنّه طبقا

لهذه التحديدات والقواعد السابقة فإنّها تترأس العبارات المعجمية التّالية: (ع أ) (ع ف)، (ع ص) (ع ج) وإنّ كلّ عبارة من هذه العبارات تتّصل بفصائل الكلمات الرئيسة، التي تصنّف وفقا لها المداخل المعجمية في المعجم[21] وفي الجانب الآخر من هذا التحليل؛ فإنّنا نلاحظ أن هذه الرؤوس في كلّ هذه العبارات تدعّم بمجموعة من أجزاء لا غنى للعبارة عنها وهي المكمّلات أو الفضليات –هذه الأخيرة- التي تحدّد السمات المعجمية لرأس العبارة، فمثلا تكون الفضلة عنصرًا أساسًا ومهمًّا في العبارة التي يكون فيها الفعل المتعدّي رأسا في مجموعته، وإذا لم تتوفّر العبارة في مثل هذه الحالة على مكمّل، فإنّ هذا الوضع سيؤدي إلى خلل في التركيب النحوي والصياغة المعنوية معًا، وتعجز العبارة عن أن تكون مفيدة بذاتها، وإذا كان ذلك كذلك –وهو كذلك- فإنّه سيتمّ إلى جانب الرأس والفضلة إضافة عنصر آخر تستوجبه العبارة لإتمام معناها وإفادتها، هو المخصّص أيّ "مخص- Spécifier"، الذي يمنح الرأس سمات دلالية ومعنوية معيّنة، وفي الركن الرابع تأتي مقولة "الصرفة" ويرمز له في هذه النظرية بالرمز (صر)، كالتذكير والتأنيث والعدد والجنس...الخ، وإلى - حدّ الآن- لم تذكر كلّ الشروط والتحديدات التي تتطلبها العبارة، ولا يكون لها - ذلك- إلاّ بعد تزويدها بالمقولة الخامسة المتمثّلة في مقولة المصدر(مص)، وهذا المفهوم الأخير هو آخر المفاهيم التي جاءت بها نظرية (س) وصلة التي تعالج العبارات التي يكون رأسها **مصدرًا** ويجعل من العبارة عبارةً مصدرية، وبناءً على هذه التحديدات تنتج لنا في الأخير المصادرة التي يعتبرها مرتضى جواد باقر الأساس في تحليل التراكيب العربيـة، التي نترجمها بالشكل التالي: **ف̄ ← ف- أ‖ (أ‖)- (ع ج‖)**؛ أيّ أنّ العبارة الفعلية تتكوّن من الفعل بمستوياته وخصائصه المختلفة، زائد اسم وسماته المتعدّدة والمحصورة في مجموعة من المميّزات، زائد عبارة الجارّ والمجرور وأشكاله الأخرى. فهذه الفرضية في العموم يرى الوعر أنها مقبولة إلى حدّ ما، ولكنها ليست الأمثل

لتعرّضها إلى مجموعة من النقائص عند تطبيقها على التركيب الأساس في اللغة العربية.[22]

ومن الفرضيات التركيبية المطروحة –في هذا الصدد- والتي يراها مازن الوعر أكثر حداثة وقرّبا إلى خدمة هذا الهدف هي الفرضية الأخيرة، التي وضعها اللساني المغربي: عبد القادر الفاسي الفهري التي اصطلح عليها بـ: الفرضية الوظيفية المعجمية[23]، مستفيدًا ومطبّقا الفرضية النقدية التي وضعتها الباحثة الأمريكية "حين برزنن- J-Bresnan"، على نموذج تشومسكي عام: (1965م)؛ وطبّقه الفهري بدوره على التراكيب الأساس في اللغة العربية بغية تفسيرها وتحليل مكوّناتها.

إنّ المنهج الوظيفي المعجمي الذي اعتمده الفاسي الفهري ألزمه فهمًا خاصًا للتراكيب في اللغة العربية حسب الوعر، وهذا الفهم الخاص جعله يطرح المصادرة الأخيرة، أو القاعدة التي يمكن ترجمتها إلى اللغة العربية، لتأخذ الشكل التالي:

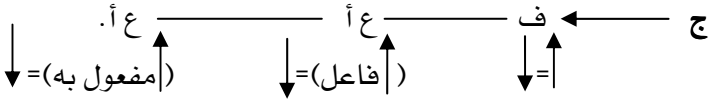

وينطلق فهمُ الفهري في تحديده المنهج اللساني من بناء عقلي صوري يطمح إلى ربط أكبر عدد ممكن من الظواهر الملاحظة بقيود خاصة، تكوّن مجموعة منسجمة من الأحكام المعقولة والمقبولة نظريًا وتطبيقيًا يحكمها في الأخير مبدأ التفسير،[24] ويمكن تمثيلها كمجموعة من المفاهيم الأساس، أو مجموعة من المسلّمات نستنتج منها النتائج التفسيرية للنظرية،[25] من –هنا- نبني فهما آخرًا يتعلّق بمحاولة الفهري وسعيه الدؤوب إلى تجاوز الوصفية والتقريرية ليتّجه نحو بناء منهج تفسيري كمنهج شامل يفسّر النظام النحوي ومفاهيمه، مثل: تفسير الحالات الإعرابية، والتطابق والتقدير والحذف والزمن،[26] ومن حيث اللوازم المعجمية كالمعنى والتعدّي واللزوم، وصيغة الفعل

وتجدر الإشارة –في هذا الموضع- والتنبيه إلى أن المعجم عند الفهري يشمل النظام الصرفي، والصوتي، وشيئا من النظام النحوي؛[27] وينطلق الفهري في تحليل المصادرة –أعلاه- من نقد أطروحة الأدوار الدلالية، في فرضية تبيّن تفاعل النظامين النحوي والمعجمي، وكان هذا فيما سمّاه "مشكلة الأدوار الدلالية، والوظائف النحوية والربط بينهما"[28]، وليشرح طرحه يقدّم هذه الأمثلة:

ا)- ضربَ الرجلُ الولدَ.

ب)- تلقّى الولدُ ضربةً.

ج)- أنهكَ الضربُ الولدَ.

نلاحظ في الجملة الأولى أن الفعل: (ضربَ) متعدّ أخذ فاعلاً هو(الرجلُ)، ومفعولاً به (الولدَ)، وفي الجملة الثانية؛ أصبح (الولدُ) فاعلاً، وفي الثالثة؛ أصبح الحدث (ضرب) فاعلاً، وهذا ما يسميه الفهري تناوب أركان الجملة [ف، فا، مف]، دون قاعدة دقيقة تفصّل في حالات التناوب، وهذا هو أهمّ مشكل في الدلالة[29]، ومن خلال هذا المنطلق يمكن شرح المصادرة التي ختم بها الوعر مجموعته التي حاولت تقديم النموذج الأمثل لتحليل التراكيب الأساس في اللغة العربية، ف- الفاسي الفهري- يرى أن كلّ جملة تتألّف من فعل يتصدّرها وعبارة اسمية وأخرى اسمية كذلك، ونلاحظ أن تحت هذه التحديدات تأتي رموز أخرى، فمثلا تحت عبارة (ف)، جاء رمز (↓ = ↑) وهذا الرمز عند الفهري يعبّر عن سلسلة كلامية في حالة ارتباطها بمجموعة من القيود الضرورية، والتي تعنى أن متناسبات الميتا متغيّرات المراقبة، والمراقبَة يجب أن تكون شبه متناظرة، وقيد نسبة التناظر هو صيغة ضعيفة القيد والتناظر يسمح بتغاير براميتري [Parametric] واختلاف ما بين اللغات اعتبارًا لدرجة التقاطع الممكن،[30] وقد يحصل الاتفاق على أن هذا التحديد الذي قدّمه الفهري تحديدٌ في غاية التعقيد نظرًا لهذه البنية الاصطلاحية وبمصطلحاتنا المعتادة يرى الفهري أن النحو الوظيفي المعجمي يضع مجموعة من الشروط

لمعالجة نحوية [Grammaticalité] سلسلة كلامية تحكمها بدورها مجموعة من القواعد الداخلية التي تحصي مجموع الحالات الممكنة لتناوب المراقبة والمراقبَة (وهذا المصطلح في استعمال الفهري لا يبتعد في معناه عن العامل والمعمول) والتي يجب أن تكون في الغالب الأعمّ شبه متناظرة، هذه الأخيرة التي يراها صيغة ضعيفة القيد ما لم تدعّم بتغاير براميتري (خاص بلغة معيّنة) أمّا الرمز (↓ فاعل)=↑ و(↓ مفعول)=↑ فهي للدلالة على سمات الموضوع منها إلى الرأس ذهابا وإيابا صعودًا ونزولاً.

وفي الحقيقة؛ فإن الباحث المغربي[31]"عبد القادر الفاسي الفهري" يلتقي مع مازن الوعر في كثير من مواطن المعرفة اللغوية العربية، ومن بينها: التقاؤهما في المنهج المعتمد لدراسة اللسانيات العربية الحديثة؛ فكل من الفهري والوعر من زعماء المنهج التفسيري، ومن جهة أخرى فإنّهما يعتمدان بالدرجة الأولى على النظريات اللسانية المتطوّرة في أمريكا تحت لواء تشومسكي، والنظريات الدلالية التي اعتمدها الوعر والتوليدية التحويلية والنظرية الوظيفية المعجمية التي انتقدت بها الباحثة اللسانية "برزنن" طرح تشومسكي الثاني (1965م) فمن خلال هذا التأصيل يكون الوعر على كثير من المنطقية، عندما ينظر إلى عمل الفهري على أنه من أحدث المناهج وأقربها إلى تحليل التراكيب العربية تحليلاً معقولاً.

خلاصة نقدية: يرى مازن الوعر أن هذه المناهج اللسانية للتراكيب العربية قد استطاعت الاقتراب من منطق اللغة العربية، وحاولت أن تفسّر بعض القضايا اللغوية، مثل: (المركب الاسمي، والمركب الفعلي) والتجلّيات التي تحكمها ولكنّه ينتقدها في اقتصارها على هذه المواد دون السعي إلى تفسير مواد عربية أخرى، مثل: (اسم الفعل واسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر والصفة المشبّهة وأسماء التفضيل....الخ)، هذا بالإضافة إلى اعتمادها على الجانب النحوي البنائي، دون تعرّضها إلى الجانب الدلالي، ومن هنا ينطلق الوعر؛ أيّ أنه

سيحاول طرح فرضية نحوية ودلالية للبنية العميقة والمقدّرة للتراكيب الأساسية في اللغة العربية مستخدمًا المنهج اللغوي العربي القديم –من جهة- ودمج المنهج التصنيفي الذي أسّسه عالم الدلاليات الأمريكي: ولتر كوك، عام: (1979م) بالمنهج التوليدي التحويلي الذي وضعه عالم اللسانيات نعوم تشومسكي في الفترة الممتدّ بين (1970- 1981م)، وذلك من أجل وصف وتفسير التراكيب العربية وشرحها نحويًا ودلاليًا[32]، وقبل الولوج إلى هذا الطرح الذي سيتبنّاه المنظّر في كلّ أعماله، يجب تثبيت ملاحظة –هامة جدّا- لم ينتبه إليها مازن الوعر والتي نعرضها على الشّكل التّالي:

نلاحظ في هذه المصادرات التي رصفها الوعر قصد بناء إطار منهجي لرؤيته التصورية الحديثة على تأسيس النظرية اللسانية العربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، أنه لم يشرحها ولم يبيّن مواطن النقد فيها ولا حتّى الغايات منها، وهذا نقص في تقديمه لآرائه، كما أنه لم يتعرّض –ولو من بعيد- إلى مفاهيم المدرسة الخليلية الحديثة، رغم أنها من أكثر الصياغات دقّةً، فقد حلّلت التراكيب العربية –إلى حدّ الآن- بمواد ووسائل لغوية عربية خالصة وأصيلة؛ وهذه المصادرة يصوغها العبقري الجزائري: عبد الرحمان الحاج صالح على الشكل التالي: **ج = [(ع ← م1) ± م2] ± خ.**

ب)- إمكانية صياغة نظرية لسانية عربية حديثة عند مازن الوعر: إنّ المقصود من إمكانية إيجاد أو صياغة نظرية لسانية عربية حديثة –في هذا البحث وعند مازن الوعر- هو: تأسيس نظرية علمية عربية حديثة؛ من حيث وسائلها، ومن حيث منهج دراسة المواد اللغوية العربية، خلافًا لمجموعة النظريات اللغوية العلمية المطروحة في الفكر اللغوي العربي الحديث، التي تسعى إلى فهم وتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية الفصيحة، ويعتقد مازن الوعر أن البحث الدقيق والاستقصاء العميق لتراكيب العربية الأساسية في هذه اللغة – العربية الفصيحة- وتحوّلاتها يشكّل فراغًا يمكن أن يعوّض أو يوصف ويشرح

من خلال نظرية لسانية عربية حديثة،[32] ومن جهة أخرى فإنّ عدم التطابق التّام بين المقولات النحوية والدلالية للنظريات اللسانية الغربية التوليدية التحويلية والدلالية، مع مقولات النحو والدلالية والدراسات البلاغية في اللغة العربية تطرح ضرورة علمية قصوى لفتح مجال لنظرية لسانية عربية حديثة تستطيع توحيد المقولات في إطار عمل مزدوج، ويكون ذلك: أوّلاً وقبل كلّ شيء، بتحديد مواطن عدم التطابق التام؛ وتكييف أو تعديل الضوابط اللغوية للنظرية اللسانية الغربية، حتى تستجيبَ بشكل تامّ للمقولات النحوية التي صاغها عباقرة العرب من اللغويين والنحاة، فضلا عن تحديد خصوصيات الضوابط والقواعد النحوية والدلالية النابعة عن اللغة العربية نفسها دون سائر (الاشتقاقية وغير الاشتقاقية) وهذا يعني أنها ستختلف بشكل وضعيّ عن الضوابط التي صاغها علماء النحو العالميون، والضوابط العالمية الموضوعة في اللسانيات العامة بشكل عام.

ثمّ إنّ النظرية النحوية العالمية لتشومسكي تستطيع أن تبحث في اللغة العربية بوسائلها الكلّية، وأن تصل بهذه الوسائل إلى منجزات ونتائج تكون عربيةً محضة دون أن تشارك في البعد الكلّي للنظرية، ومثال ذلك: أنّنا إذا طبّقنا بعض الفرضيات المتأخرة لتشومسكي؛ أيّ بعد المرحلة الثانية خاصة الفرضية المعجمية التي وضعها عام: (1970م) على المادة العربية «..فإنّنا سنتوصّل إلى نتائج معجمية عربية لا يمكنها أن تخضع للفرضية المعجمية الغربية، وذلك لأسباب تتعلّق بالطبيعة الاشتقاقية للغة العربية..[33]» في حين أن العلاقات الشكلية للتراكيب العربية - من جهة أخرى- تخضع تمامًا للنظرية اللسانية التشومسكية الغربية ذلك: «..لأن النظرة الفلسفية البعيدة التي أرادها العرب القدامى من اللغة العربية تتشابه إلى حدّ ما مع النظرة الفلسفية المتوخاة، والتي يسعى الغرب إلى تحقيقها[34]»، ومن هنا فإنّ اللسانيات كعلم غربي، هي: ممارسة غربية في هيكلها، أمّا انتماؤها ومنطلقها الفلسفي وهدفها النفعي البراغماتي لا ينتميان إلى الغرب، وإنّما هما ملك حضارة الإنسان المعاصر

وبالتّالي: فإنّ هذه النظرية اللسانية العربية الحديثة التي يسعى الوعر إلى صياغتها ستحاول أن تقدّم حقائق مهمة جدًا عن بنية اللغة العربية، وكيفية عملها من أجل خدمة المعيارين العلميين اللذين تستند إليهما اللسانيات الحديثة وهما: معيار المنطلق الفلسفي ومعيار الهدف النفعي البرغماتي هذان المفهومان الأخيران اللذان يحدّدان المنهج الذي تعتمده أيّ دراسة في مجال البحث اللغوي.[35]

كما أن بعض التراكيب العربية، مثل: التركيب الاستفهامي، تبيّن بعض الوجوه الدلالية والنحوية العربية الخالصة دون أيّ تعالق أو تشابه مع أطروحات المنهج التوليدي التحويلي للتركيب الاستفهامي الكلّي في حين بعضها –يعني بعض حالات التركيب الاستفهامي- يكون قابلاً لتحديدات النحو الكلّي، ومشتركًا مع اللغات الطبيعية الأخرى، وهذه الحقيقة تؤدّي بمازن الوعر إلى الاعتقاد بأنّ هذه المميّزات تُرشّح اللغة العربية لأن تدرس في إطار اللسانيات التوليدية التحويلية، وبالتحديد المنهج اللساني الذي طوّر في أمريكا في السنوات الأخيرة بإشراف تشومسكي، كما أن هذه الأسباب السالفة الذكر تؤدّي بنا –في الحقيقة- إلى تحديد مفهوم العلمية والشرعية العلمية عند مازن الوعر؛ هذا المفهوم الذي يجب أن تتبني عليه كلّ المقاربات العلمية دون استثناء، والمبنية أساسا على مجموعة من الشروط الابيستيمولوجية، مثل: الملاحظة والضبط والدقّة ثمّ الملاحظة،[36] وهذه القوانين يجب أن تتوفر وتطّرد في مقاربة معينة، وعليها أن تكون مستجيبةً لمواد لغوية مختلفة وعالمية ويتوضح هذا المفهوم أكثر عندما يقول الوعر: «..تحتاج النظرية اللسانية لأن تكون مرنة في مبادئها النظرية والتطبيقية؛ أيّ أنها قادرة على الاستفادة من مختلف المواد اللغوية المنتمية إلى اللغات البشرية العالمية[37]»، ومن هنا فإنّ العلمية كمفهوم نظري إبيستيمولوجي تقييمي ينطلق عند الوعر من استفادة النظرية اللسانية الغربية من المواد اللغوية العربية التي ستقدّمها النظرية اللسانية العربية الحديثة ومن المفاهيم اللسانية التي وضعها علماء العرب القدامى، والعكس مطلوبٌ؛ أيّ

استفادة العرب واللغة العربية والدراسات اللغوية العربية من التطوّرات التي سمّاها مازن الوعر (المدهشة والعملاقة) من تكنولوجيا اللسانيات الغربية، لفتح آفاق جديدة أمام الدراسات اللغوية في اللغة العربية، وهذا جانب أصيل ومحاولة مبدعة يحاول –صاحبُها- بعزيمة خلق جوّ فلسفي وحضاري لمستقبل الدراسات العربية، وتهيئة الشروط العلمية المثلى لهذا الالتقاء (فكر لغوي غربي وعربي) ولهذا الانفتاح الذي يطمح إليه الوعر، هذا العالم الذي يرى في انكباب العقل العربي على منطق واحد في البحوث اللغوية يجعلُ كلاً من اللغة العربية والنظرية اللغوية العربية تعيشان في حالة غياب عن العالم، وفي زاوية شبه منسية في هامش الحضارة الإنسانية الزاهرة في الوقت الحاضر، والتي تتمتّع بوسائل متقدمة وإمكانات هائلة تستطيع أن تغزو ميادين كثيرة كما سبقت وفعلت ذلك مع علم اللغة النفسي والاجتماعي، والسيميولوجي، وغيرها من فروع المعرفة البشرية التي تعتبر ميزةَ العصر.

ج)- إرهاصات ومبرّرات النظرية عند مازن الوعر: لا يخلُو أيّ بحث تنظيري، أو نظرية علمية من جانب الفرض النظري الذي يبرّرها ويجعلها ممكنة ومعقولة الحدوث، منهجًا ومقدّماتٍ ونتائج، وإذا استقصينا أعمال مازن الوعر بحثا عن الفرضيات المبدئية التي انطلق منها، فإنّنا نبحث - في الوقت نفسه- عن الإرهاصات والآثار الأولى التي انتهجت سبيلاً علميًا أدي بها إلى صياغة نظرية تجمع هذه الملاحظات المشتّتة، وتثبت حقيقة التخمينات والانطباعات الأوّلية حول موضوع التراكيب في اللغة العربية، أو تفنيدها.

إنّ انطلاقة مازن الوعر كان من خلال البحث العميق في المناهج اللغوية العربية القديمة، واللسانية الحديثة من التوليدية إلى الدلالية، وكانت نتيجة هذا السبر، ملاحظة مجموعة من التشابهات والتمثّلات بينهما، وهذا التشابه أدّى –في الأخير- إلى قيام تصوّر عام حول المسألة اللغوية بين هذه المناهج، ومن هنا تنبعُ إمكانية تفسير منهج بمنهج آخر، مثلا: تفسير منهج العرب القدامى

بالمنهج التوليدي، كما أدّت إلى صياغة مجموعة من الفرضيات التي أخذت تتوجّه إلى صياغة أنموذج جديد في آلية التفكير في اللغة العربية، وإذا كان ذلك كذلك، فإنّ الفرضيات التي يمكن تلخيصها في هذا المجال هي:

ا- لقد أدرك مازن الوعر التشابه بين العلاقات التركيبية على مستوى التمثيل المقدّر (البنية العميقة) عند علماء العرب القدامى، وخصوصًا في وضع علماء اللغة القدامى من: الخليل بن أحمد وسيبويه وابن جنّي والأستراباذي أصولا بشكل مشابه (والشبه غير التطابق) مع تلك الأوصاف التي قدّمها تشومسكي في اللسانيات التوليدية التحويلية الغربية وبشكل أعمق في مرحلتها الثانية والثالثة التي جمعت بين النحوية والدلالية والمعجمية والصوتية.

ب- إنّ الضوابط المفروضة على التراكيب العربية للحدّ والتقليل من قوّة القواعد النحوية (كالضوابط المفروضة على التراكيب الاستفهامية) تشبه الضوابط المفروضة على القواعد النحوية التوليدية التحويلية التي كان قد وضعها العالم اللساني الأمريكي نعوم تشومسكي في الفترة الممتدّ بين (1971- 1973م).[38]

ج- إنّ تحديد العرب القدامى للقواعد التوليدية والتحويلية للتراكيب العربية لا يختلف كثيرًا، بل يكاد يكون متشابهًا مع مفهوم القواعد التوليدية التحويلية في النظرية اللسانية التي وضعها تشومسكي، (وقد أشرنا إلى ذلك في بداية هذا البحث).

د- إنّ مفهوم الوجوه التنظيمية للأدوار الدلالية للتراكيب العربية التي تهدف إلى العملية النحوية البلاغية لخاصية التقديم والتأخير في الجملة العربية وفق منطق النظرية النحوية العربية القديمة، يشبه هدف التقديم والتأخير في التراكيب الكلّية[39] (العامة)، في النظرية اللسانية الغربية، يقول مازن الوعر: «..فالعالم اللساني –سيمون ديك- عام: (1978م) في نظريته المعروفة بـ[اللسانيات الوظيفية] ثمّ العالم اللساني الأمريكي تشومسكي في نظريته

المعروفة بـ[اللسانيات التوليدية التحويلية]، إنّما يشبهان في مفهومهما للتقديم والتأخير العالم اللغوي العربي: عبد القاهر الجرجانيّ؛ ذلك لأنّ أهمّ عنصر يُعنى ويهتمّ به هو العنصر المقدّم على بقية العناصر الأخرى في التراكيب اللغوية.. [39]».

هـ- إذا استطاعت اللغة العربية التجاوب مع النظرية التوليدية التحويلية فإنّ أهمّ فكرة يستطيع مازن الوعر البرهنة عليها، هي: إنّ المبادئ الخاصة للتراكيب في اللغة العربية والتي تقتصر فقط على هذه اللغة ستساهم في تطوير المبادئ العامة للنظرية اللسانية الغربية، وبالتّالي: قدرة النظرية اللغوية العربية على الإفادة من اللسانيات والبحث اللساني العالمي والكلّي، وإذا وُفِّقَ الوعر في البرهنة على هذه الفكرة، فإنّه سيعيد الاعتبار لجهود علماء العرب الأفذاذ ويصبغها بصبغة عالمية تحظى بموقع عال في اللسانيات المعاصرة، هذه الحقيقة التي أدركها العالم اللساني الأمريكي "مايكل بريم" وتشومسكي بعده، وقد كتب (بريم) تعليقًا علميًا ووظيفيًا يلخّص كلّ تلك البحوث التي أجراها على [الصوتيات العربية]، حيث قال: «أعتقد أن النحو العربي قد وصل إلى أدنى انحطاطه على أيدي الباحثين الغربيين، فقد تجاهل الغرب المعاصر الفكر العربي الخارق الذي تمتّع به النحاة العرب في تحليلاتهم لبنية اللغة العربية [...] وأحب أن أقول: إنّ عملي هذا (الصوتيات العربية) إنّما استمدّ إلهامه من الروح العلمية لذلك الفكر العربي الخارق الذي أراد تحديد "الأصل" أو التمثيل العميق للغة العربية.. [40]»، وحقيقة هذا القول لا يبتعد عمّا قصده تشومسكي عندما قال: «..لقد كنت مهتمّا بالتراث العربي والعبري في فترة العصور الوسطى [..] ذلك لأنّ والدي كان مختصّا بالنحو العربي والعبري لتلك الفترة، وقد درستهما على يده، وهكذا فإنّ معظم تفكيري حول اللغة، إنّما قد تأثّر بهذا التراث، وقد كان بعض ما درسته عن النحو في القرون الوسطى قد قادني إلى بعض الأفكار والأنظمة القواعدية التي دخلت فيما بعد في نظريتي الصوتية والنحوية التركيبية[41]»، كما أنّنا نلاحظ –أيضا- اعتراف تشومسكي بقيمة النظرية

اللغوية العربية المعرفية في التعليق الذي سجّله على رسالة الدكتوراه التي تقدّم بها مازن الوعر إلى جامعة جورج –واشنطن- عام: (1983م) عندما قال تشومسكي: « لقد دُهشت بشكل خاص بتلك التعليقات التي وردت في ثنايا هذه الدراسة، والتي قالها اللغويون العرب القدماء، إنّ هذا وحده يجعل هذه الدراسة إسهامًا قيّما جدًّا لتطوير الدراسات اللسانية الغربية، وبغض النظر عن العمل اللساني الحديث والمطبّق على التراكيب العربية والذي يبدو مهمّا جدًّا.. [42]» وهذا يدّل على الحاجة الملحّة التي تدعو علماء اللسانيات الغربية إلى التعرّف على النظريات اللغوية العربية القديمة، وبالتّالي؛ فإنّ العلاقة بين اللسانيات العربية واللسانيات الغربية هي علاقة تكاملية، تحتاج –فقط- إلى من يقدّمها تقديمًا علميًا مهذّبًا.

ومن خلال هذه الفرضيات القاعدية: تتضّح رؤية مازن الوعر في بناء منهجه، وفي تحديده لحدود نظرته اللسانية الحديثة، وبناءً على هذا التحديد يكون تحليل هذه المقاربة ومن هذا الجانب؛ أيّ من جانب إفادة اللسانيات من الدارسات العربية واستفادة الأخيرة من الأولى، وكلّ هذا يكون تحت هدف عام، وهو معرفة المعرفة اللغوية، أو معرفة سرّ صناعة المعنى، كما عبّر عنه الوعر في أكثر من مناسبة.

خاتمة

بعد هذه الرحلة القصيرة التي تناولنا فيها أهمّ أفكار وأطروحات مازن الوعر المتعلّقة بعلم التراكيب، ورأينا فيها كيف حاول بعبقرية فريدة مزج التراث بالحداثة وتكييف القديم بالجديد، ونعم ذلك الجهد الذي لا يبخس الناس أعمالهم، ونعم ذلك العمل الذي لا ينظر إلى القديم على انّه قديم فيزدريه، وبئس ذلك التصوّر الذي يجعلنا نعتقد كلّ الاعتقاد بسداد الجديد وتعظيمه والكفر بما سواه؛ لأنّ الحقيقة التي قد نغفل عنها هي أنّنا نقسّم

الأشياء إلى صنفين، صنف ننعته بالرداءة وآخر نصفه بالجودة، فنقول في أعمال العباقرة العرب الذين بحقّ أخرجوا للناس أعظم نظرية في علم اللغة، ومازالوا يعملون على تحسينها وتدقيقهم لها وتعميق فهمهم للغة العربية حتى انتهوا إلى أصدق نظرية عرفها الآدميون، فهل كلّ هذا ولأنّه قديم نتهمه بالقصور والسذاجة والبساطة حتى أخذ أبناؤنا عنّا صفة الرداءة من حيث لم نشعر، فهل يكون رديئًا –فقط- لأنّه قديم؟! نعم قلنا ذلك بأخلاقنا كما قلنا بأفواهنا في اللسانيات الحديثة وفي الأعمال العلمية التي تمخّضت عن عقول أثقلها العلم والمعرفة والموضوعية، إنّها أكثر العلوم جودةً وروعة ورونقًا حتى أخذنا نتسابق ونتفاخر أيّهم سوسيري وأيهم يلمسلايفي وأيّهم توليدي تحويلي، فهل يكون ذلك بفهمنا العميق والواسع لهذه المعرفة، أم يكون لنا ذلك لأنّنا نعظمها - فقط- من باب معاصرتها وغربيتها.

فمن حيث جهلنا وسذاجة أطروحاتنا جعلنا أعمال الرجال في ثنائية "الجودة والرداءة" دون أن نعلم حتى بأنّ الجودة والرداءة لا تكمن في الأشياء بقدر ما تكون في مستعمليها، فأغلبنا على هذا المنطق ليكون لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، وكلّ هذا يحدث خارج المشكلات التي تمزق اللغة العربية، وهنا يحضرني قول قاله تشومسكي في سياق محدّد جدًّا، وهي شهادة عبقري عالج المشكلات اللغوية عن كثب ليستحقّ فهمه لها تسمية " أب اللسانيات الحديثة" قال: «**..من الأشياء التي لا تقلّ بداهة: أنّ كل مَن يحاول أن يستكشف هذا المجال "التراكيب" المغمور أو المجهول جُلُّه، سيجد من الإيجابي حقًّا أن يشرع بدراسة نمط المعلومات البنوية التي تقدّمها الأنحاء التقليدية، وكذا نمط الإجراءات اللسانية التي أحدثتها، حتى قبل أن تصوغها..**»، وفي موقف آخر قال: «**..كلّ المعلومات التي بين أيدينا اليوم تثبت فيما يبدو لي أن وجهة النظر التقليدية بشأن القضايا التي طرقتها كانت على العموم صائبة بشكل أساس وأنّ الابتداعات المقترحة ليس لها ما يبرّرها..**»، هذا كان إمام الحداثة اللسانية

الذي لا يسلب الأنحاء التقليدية حقّها ولا يبخسها قدرها، فبم عسى من هو دونه بدرجات كثيرة يعلّل الدعوةَ إلى التنكر لنحونا ونبذه باسم الحداثة. إذًا لسنا على شيء حتى نعيد الاعتبار لما دأب عليه علماؤنا، وعلى قدر علمنا ندرك حجم ما ينتظرنا تعلُّمه.

هذا ما حاول مازن الوعر قوله مرارًا وتكرارًا وبطرائق مختلفة مشيرًا إلى إمكان تكييف القديم والحديث وفق نظريات وأفكار ورؤى جديدة، لأنّ لغويتنا هي الوجه البشري للمعرفة باللغة ومكوناتها؛ واللسانيات النظرية الحديثة مظهر صناعي آلي لما دأبت البشرية على معالجته يدويًا، بالحدس ودون حاسوب.

كلّ الدعاء لك شيخي، وكلّ المودّة والاعتراف بالجميل. رحمك الله يا مازن.

الهوامش والحواشي:

1-مازن الوعر واحد من كبار باحثي العرب المعاصرين، له مؤلّفات عديدة أثرى بها المكتبة اللسانية العربية، وأسهمت بطريقة فعّالة في التعريف باللسانيات الغربية، ولد بحمص سوريا عام (1952م) وتوفي في مايو من عام (2008م). تعلّم في سوريا ليحصّل منها على دبلوم في الدراسات المعمّقة فرع لسانيات عام (1975م)، ودبلوم دراسات عليا في الآداب عام (1976م)، ثمّ انتقل إلى (واشنطن) ليعدّ رسالة الماجستير في اللسانيات الحديثة ربيع (1980م) وينالها بتقدير ممتاز، ثمّ التحق بجامعة ماستسوستس للتكنولوجيا (بوسطن) لإعداد دبلوم دراسات معمّقة، شتاء (1980م)، ليعود إلى جورج واشنطن ليقدّم بحثًا توّج بالدكتوراه في اللسانيات الحديثة، صيف: (1983م).

2- ناعوم إغرام أبراهام تشومسكي: أهمّ عالم في اللسانيات المعاصرة، ولد في بنسلفانيا بتاريخ: 07 ديسمبر 1928م، من عائلة يهودية نازحة من روسيا بسبب التزمّت الديني، تحصل عام (1945م) على شهادة الماجستير بتقديمه بحثا عنوانه "علم الفونيمات الصرفي للعبرية الحديثة" وبلغته الأصلية "morphophonimics of modern Hebrow " وفي عام (1955م) توّج بدرجة الدكتوراه من الجامعة نفسها، عمل وما زال على ذلك حتى وقت قريب في المعهد العلمي العالمي (M.I.T)، وهو من أهمّ منتقدي السياسة الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط وبخاصة بناء الجدار العنصري وممارسات إسرائيل في انتفاضة الأقصى ضدّ الشعب الفلسطيني

لذا نعتته منظمة بناي بريت أبناء العهد الصهيوني بأنّه أشدّ مواطني الو.م.أ عداءً لإسرائيل ووصفه بعض النقّاد بأنّه (يهودي يكره ذاته).

3- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. دار طلاس الدراسات والترجمة والنشر، دمشق:1987م، ص92.

4- المرجع السالف. ص92.

5- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، تر: محمد حلمي خليل. ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر: 1985م، ص136. مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص229. ناعوم تشومسكي، البنى النحوية، تر: يؤيل يوسف عزيز، ص40.

6- غرانتشيا غابوتشان، أدوات التعريف والتنكير، وقضايا النحو العربي. تر: جعفر دك الباب، سوريا، دط: 1980م، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة. ص36.

7- المرجع السالف. ص37.

8- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص92.

9- Naom Chomsky, Structures syntaxiques.trad ; Michel Braudeau édition du Seuil, Paris 1969, P10.

10- أبو البشر عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب. تح: محمد هارون عبد السلام. ج1/ ص23.

11- ابن هشام الأنصاري نقلاً عن: غراتشيا غابوتشان، أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي. ص38.

12- المرجع السالف. ص 39.

13- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص92.

14- المرجع السالف الصفحة نفسها.

15 - Mazen AL-waer “The Syntactic and Semantic Analysis of Generation of the Sentence” A paper presented at the second conference on Arabic computational linguistics held at Kuwait Institute, for Scientific Research. November: 26-29. 1989. And “Madjallat Allisan Al arabiy” vol 22. 1990. P29.

16- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص68.

17- المرجع السالف. ص67.

18- المرجع السالف. ص 67-68.

19- مرتضى جواد باقر، مقدّمة في نظرية القواعد التوليدية. ص97.

20- المرجع السالف. ص98. -بتصرّف-

21- المرجع السالف. ص99.

22- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة ص113. كما أنّنا نلاحظ أن مازن الوعر لم ينتبه إلى أن باقر في هذا الطرح قد حاول أن يجمع بين النموذج الدلالي في تحليل العبارة عند جاكنوف عام: (1980م) وبنية العبارة عند تشومسكي في نظرية (X) وصلة، وعلى عكس من ذلك؛ في كتابه السابق يذكر نظرية تشومسكي دون نظرية جاكندوف، وفي كتابه نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية يذكر نظرية جاكندوف دون نظرية تشومسكي، ينظر الكتاب الأخير: ص93.

23- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة ص113، نقلاً عن: Fehri fassi, Abdelkader ¨Complémentation et Anaphore en Arabe Moderne : Une Approche lexicale fonctionnelle¨ Thèse Doctorat d'état université de Paris 3. 1981.

24- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ص252.

25- المرجع السالف. الصفحة نفسها.

26- عبد القادر الفاسي الفهري "التطابق والربط الإحالي ومبدأ الاتّساق؛ تحليل وظيفي" مجلّة اللسانيات، العدد (7)، الجزائر: 1997م، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية ص81، وما بعدها.

27- حسن خميس سعيد الملخ، المرجع السالف. ص252.

28- عبد القادر الفاسي الفهري، المعجمة والتوسيط. الدار البيضاء، دط: 1998م، دار توبقال للنشر، ص18-19. وبعدهما.

29- المرجع السالف. ص18، وينظر كذلك: حسن خميس سعيد الملخ. المرجع السالف. ص254.

30- عبد القادر الفاسي الفهري "التطابق، والربط الإحالي، ومبدأ الاتّساق؛ تحليل وظيفي" مجلة اللسانيات. ص72.

31- يجب من باب الأمانة العلمية أن ننبّه إلى أن الشرح الحقيقي الذي تتطلّبه قاعدة فاسي الفهري أعقد بكثير وأوسع ممّا ذكرناه واكتفينا -فقط- بتحديد الخطوط العريضة لها، وتجنّبا

للخروج عن موضوعنا الذي يحاول أن يقدم لمحة عن هذه المنطلقات ليس إلاّ. كما تجدر الإشارة –أيضا– إلى أن مازن الوعر لم يكن دقيقا في نقل فرضية الفهري، قارن بين: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص93، ودراسات نحوية دلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص113، ومقاله بالإنجليزية –مجلّة اللسان العربي–

–The Syntactic and Semantic Analysis p29.

32– مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص93–94. –بتصرّف–

33– مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 68.

34– المرجع السالف. ص84.

35– المرجع السالف. ص39.

36– مازن الوعر، المرجع السالف. ص69، وللمؤلف نفسه، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص17–18، ودراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 5–114.

37– مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص69.

38– مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص67.

39– مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص44.

40–مايكل بريم، الصوتيات العربية. رسالة الدكتوراه، معهد ماسشوستش [M.I.T] للتكنولوجيا: 1970م، ص6، نقلاً عن مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص115. وقد كان عنوان رسالته في لغتها الأصلية على الصيغة التالية: – Bram, M: «Arabic Phonology Implications for phonological theory and Historical Semantic" Unpublished Ph, D dissertation. M.I.T.

41– Mazen Al–waer "On Some Controversial Issues of Transformational Generative Grammar" Allsaniyyat, vol. 6 Algerian Institute, Algiers: 1982, p79–80

42–مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 9.